

النققات الختامية

حدود جديدة لعالم متغير

موجز تنفيذي



UPU

الاتحاد
البريدي
العالمي

موجز تتقيدي



وإن الشبكة البريدية العالمية هي المحرك الأول الذي جرى تناوله بالتحليل. ويشكل الاتحاد البريدي العالمي منطقة بريدية واحدة يتم فيها تعزيز تبادل بعائث بريد الرسائل بمفهومه الشامل، حيث تلتزم البلدان الأعضاء بقبول البعائث البريدية ومعالجتها وتوزيعها. وتعوض النفقات الختامية المستثمر المعين في بلد المقصد على وفائه بهذا الالتزام من خلال معالجة بعائث بريد الرسائل التي يتلقاها ونقلها وتوزيعها. ومن الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا أنه لا أحد من المستثمرين البريديين أو البلدان الأعضاء يتحكم حصرياً في نظام النفقات الختامية. ومن نقاط قوة هذا النظام ألا يتمتع أي بلد بصلاحيات وضع نظام أجور بشكل أحادي. ومع ذلك، كانت سياسة توفير المزيد من المرونة ومراعاة اتجاهات السوق في ما يتعلق بتحديد الأسعار في صدارة المسائل التي ركزت عليها المؤتمرات الأخيرة. ويتطلب الواقع العالمي بطبيعة الحال التعاون بين البلدان العديدة الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي. وقد يعتبر كل بلد في نهاية المطاف أنه لا مناص من قبول بعض التنازلات المعقولة من أجل تعزيز أهداف المنطقة البريدية الواحدة التي يسعى الاتحاد البريدي العالمي إلى إنشائها.

ويلتزم كل بلد عضو كجزء من الخدمة البريدية الشمولية بتقديم خدمة بريدية شمولية أساسية تكون متاحة للسكان ومعقولة من حيث الأسعار. وتتناول طريقة تقديم الخدمة قضايا مثل إتاحة النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف ومستوى النوعية المقبولة. وأحد الأهداف السامية للاتحاد البريدي العالمي هو تقديم خدمة شاملة وبأسعار معقولة لإرسال واستقبال بعائث بريد الرسائل من كل مواطن في كل بلد وإليه، بما في ذلك في البلدان النامية والمناطق غير المدرة للأرباح التي يصعب خدمتها. وقد قام الاتحاد البريدي العالمي بسبب هذا الالتزام بتوفير خدمة لكل مواطن من خلال وضع سياسات للتوزيع وتدابير خاصة بالتعويضات وآليات تصحيحية من شأنها أن تعزز قدرة المستثمرين البريديين على توفير خدمة شاملة بأسعار معقولة.

دخل نظام الأجور الختامية على إثر اعتماده خلال مؤتمر طوكيو في عام ١٩٦٩ حيز التنفيذ في يوليو/تموز ١٩٧١. وينص هذا النظام على أن يسدّد البلد المُرسِل أجوراً للبلد المستلم مقابل معالجة فائض البريد الدولي السطحي وتوزيعه.

وهو عبارة عن قرار تاريخي يأذن بدخول النظام البريدي العالمي عهداً جديداً - مع جميع التداعيات والتعقيدات ذات الصلة التي نبحثها في هذه الدراسة.

ولم يكن مؤتمر طوكيو هو أول مؤتمر يدرس فكرة التعويضات؛ حيث دائماً ما كانت هذه المقترحات تواجه بالرفض في إطار الامتثال لأحد المبادئ الأساسية للاتحاد: عدم تقاسم النفقات. وكان الاتحاد البريدي العالمي يعمل منذ نشأته في عام ١٨٧٤ وفقاً لمبدأ أنه لا ينبغي لبلد المنشأ أن يدفع لبلد المقصد تكاليف توزيع البريد لأن الرسالة تتطلب إرسال رد عليها وبالتالي فإن الرسائل المُرسلة والمُستلمة تلغي بعضها البعض. إلا أن العديد من البلدان طالبت بتغيير هذا النظام على امتداد الأعوام الـ ٩٥ الأولى للاتحاد بسبب تلقيها لعدد أكبر بكثير من بعائث البريد الدولي مقارنة بما تُرسله. وطلبت هذه البلدان الحصول على تعويضات مقابل تكاليف المعالجة المتزايدة. وبحلول أواخر الستينيات، لم يعد مبدأ عدم تقاسم النفقات الذي جرى التمسك به منذ تأسيس الاتحاد يتوافق مع واقع العالم الحديث.

ومنذ دخول أسعار النفقات الختامية الأولى حيز التنفيذ في عام ١٩٧١، شهدت السوق البريدية والمشهد الاجتماعي والاقتصادي تغييراً ملحوظاً. وتراعي هذه الدراسة تطور نظام النفقات الختامية منذ إنشائه وإلى غاية اليوم وتحلل العوامل الهامة على مستوى السياسات والسوق التي تشكل نظام الأجور الخاص بالاتحاد البريدي العالمي. وتعيد النظر في التغييرات التي اعتمدها كل مؤتمر في ما يتعلق بنظام النفقات الختامية لتعكس التوازن الذي تحقق بين المصالح السياسية والاجتماعية المتنافسة. ويواصل نظام النفقات الختامية التطور في ظل السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتغير من أجل ملاءمة ديناميكية السوق والتطورات التي يشهدها. وتتناول هذه الدراسة بالتحليل ما لا يقل عن ثماني مسائل سياسية وعوامل رئيسية أدت إلى تطور نظام النفقات الختامية.

وُبيّن بريد الرسائل عبر الحدود وجود حساسية كبيرة نسبياً من حيث الأسعار بسبب توفر قنوات الإرسال المادية والإلكترونية البديلة والتكوين المتغير لتدفقات بريد الرسائل الدولية التي أضحت بعيدة عن تكوين بريد المراسلات وأقرب إلى بعائث الرزم الصغيرة التي تحتوي على بضائع وتكون عرضة لزيادة الأسعار خاصة في ظل تنافس مقدمي الخدمات للاستحواذ على مساحة من السوق. وفي هذا السياق، كانت المخاوف بشأن الضغط التنافسي تشكل دائماً جانباً مهماً من المفاوضات بشأن نظام النفقات الختامية. ويمكن للزيادة على مستوى أسعار النفقات الختامية أن تلقي بظلالها على مستخدمي النظام البريدي، وبالتالي أن تضعف القدرة التنافسية للخدمات البريدية مقارنة بشركات النقل الخاصة. وقد ظل نظام النفقات الختامية منذ وضعه في عام ١٩٧١ يتكيف مع ظروف السوق الجديدة، لكن وتيرة التغيير المطلوبة لم تكن أبداً بالسرعة التي هي عليها الآن.

وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد الذي نشأ عن اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف، مثل قواعد منظمة التجارة العالمية، أصبحت فكرة عالم بلا حدود حقيقة واقعة بشكل متزايد. واعترافاً بأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع البريدي، والتي ما انفكت تزداد يوماً بعد يوم، في تيسير التجارة الدولية، ولا سيما التجارة الإلكترونية، سيجري النظر في جميع جوانب العلاقة التي تربط بين نظم أجور الاتحاد البريدي العالمي (والمبادئ السياسية التي تنطوي عليها) والتدفقات التجارية الدولية. وتؤثر التوترات وأوجه التآزر المحددة في مبادئ السياسة العامة التي تحكم نظم أجور الاتحاد البريدي العالمي على التنمية التجارية المستدامة، فضلاً عن أهمية أطر السياسات التجارية الحالية والمستقبلية - مثل تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ومختلف اتفاقيات التجارة الحرة.

وترتبط جوانب السياسة العامة المتعلقة بالخدمة الشمولية بالنفقات الختامية في ناحيتين محددتين. أولاً، تمثل الخدمة البريدية الشمولية أحد ركائز الاتحاد البريدي العالمي، حيث أن النفقات الختامية هي الوسيلة التي تتيح للبلدان تعويض بعضها البعض إزاء تقديم تلك الخدمة العالمية. وعلى سبيل المثال، يكون للنفقات الختامية المتعلقة بتطبيق الأسعار الدنيا والقصوى تأثير مباشر على شمولية الخدمة البريدية العالمية وعلى مستوى تغطية التكاليف وعلى تقديمها بأسعار معقولة. وثانياً، إن تنفيذ الخدمة البريدية الشمولية على المستوى المحلي له تأثير مباشر على تنفيذ نظام النفقات الختامية، حيث تُعتمد التعريفات المحلية التي تنظمها السلطة الوطنية المختصة كمرجع لحساب النفقات الختامية. وبشكل عام، من المهم من منظور الداخل والخارج تحقيق التوازن في ما بين الأهداف المختلفة - لا سيما تلك المتعلقة بتغطية التكاليف وأسعار الأجور التنافسية وذات التكلفة المعقولة - نظراً إلى أن ذلك من الأهمية بمكان في مسار استدامة الخدمة الشمولية وتطويرها.

ويمثل **تطوير السوق** من حيث القدرة التنافسية واحتياجات السوق وتغير سلوكيات الزبائن عاملاً أساسياً من العوامل التي تدفع نحو تغيير نظام النفقات الختامية. وقد أدى ظهور التجارة الإلكترونية، إلى جانب التحرير الواسع النطاق الذي شهدته الأسواق البريدية، إلى تسهيل دخول المستثمرين البريديين الجدد إلى المجال مما يوفر للزبائن خدمات بريدية دولية بديلة للشبكة البريدية العالمية. ونتيجة للتطور التقني وتغير سلوكيات المستهلكين، جرى إضعاف المحركات التقليدية التي تقود نمو التجارة الدولية والاستثمار عبر الحدود، بينما حافظت التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وخاصة من الشركات إلى الزبائن، على مستوى نمو عالٍ وأصبحت تشكل محركاً جديداً لنمو الاقتصاد العالمي: تعتبر الشبكة البريدية العالمية والمستثمرون البريديون من الجهات الفاعلة المهمة في مجال التجارة الإلكترونية عبر الحدود ومن المروجين لهذا القطاع والمستفيدين منه.

وقد أثارت المنافسة بين المستثمرين البريديين وشركات النقل الخاصة قضايا سياسية لم يكن من الممكن توقعها في عام ١٩٦٩ عند اعتماد نظام النفقات الختامية لأول مرة. وفي أواخر الثمانينيات والتسعينيات، شهدت البيئة المحيطة بالخدمات البريدية الدولية والوطنية في جميع أنحاء العالم تغيرات سريعة ودراماتيكية من حيث السياسة التنظيمية والوضع القانوني والمنافسة. ويكمن الهدف الأساسي لسياسة المنافسة في منع حدوث اختلالات على مستوى المنافسة. وهذا ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو شرط من شروط تركيز سوق قائم على المنافسة يكون فيه للمستهلكين والمرسلين التجاريين الحق في الاختيار. وتعد قواعد المنافسة على هذا النحو أداة من عدة أدوات ترمي إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية العامة.

وقد كانت هناك دعوات متزايدة في الثمانينيات والتسعينيات لوضع نظام نفقات ختامية يلبي متطلبات تطوير إطار سياسة المنافسة الأوروبية. وكان الطلب الرئيسي يتمثل في أن تصبح النفقات الختامية أكثر ارتباطاً بتكاليف المعالجة والتوزيع التي يتحملها المستثمر في بلد المقصد. وفي هذا السياق، أدى المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الذي عقد في أواخر الثمانينيات والاتفاق الخاص بدفع أجره التوزيع الإلزامي للبريد العابر للحدود الذي أبرم في التسعينيات، جنباً إلى جنب مع العمليات الأخرى، إلى زيادة الطابع التجاري لطاولة المفاوضات بشأن النفقات الختامية، مع الاعتراف المتزايد بضرورة إصلاح النظام والدفع به ليكون خاص بكل بلد وموجه نحو التكلفة والسوق بشكل متزايد مما يعزز خدمة البريد الدولي. وقد كانت تلك الاتفاقات بمثابة الأساس الذي استندت إليه التغييرات المهمة على مستوى نظام النفقات الختامية، مثل اعتماد أسعار خاصة بكل بلد تأخذ في الاعتبار وزن البعائث وعددها والتعريفات المطبقة على الخدمة المحلية بما يجعلها أقرب للمبادئ القائمة على مراعاة التكلفة والسوق.

وأدى العدد المتزايد من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المبرمة في التسعينيات إلى زيادة الاختلاف في ما بين الالتزامات المحددة في هذه الاتفاقات والمعاملات التفاضلية الخاصة بالبلدان النامية في ما يتعلق بنظام النفقات الختامية. بالاقتران مع مبدأ السعر الثابت المطبق خلال العقود الأولى لتنفيذ نظام النفقات الختامية، وفر هذا الإجراء أرضية خصبة لنمو إعادة الإرسال، أي إعادة توجيه من خلال الشبكات التجارية أو البريدية للبعائث البريدية قصد الاستفادة مالياً من ثغرات نظام النفقات الختامية. وتجدر الإشارة إلى أنه جرى الحد تدريجياً من هذه المعاملة التفاضلية للبلدان ضمن النظام الانتقالي منذ اعتماد مؤتمر واشنطن عام ١٩٨٩ لنظام أسعار قائم على مستويين، تلاه التقليل التدريجي للفجوات بين الأسعار المختلفة المطبقة في ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. وفي الواقع، ستطبق حتى أقل البلدان نمواً جميع متطلبات النظام المستهدف الرئيسية بحلول عام ٢٠٢٢، ولا سيما تطبيق الأسعار الخاصة بكل بلد على جميع مقاسات بريد الرسائل.

ويجب على واضعي السياسات مراعاة العديد من العوامل - المتنافسة أحياناً - عند تشكيل العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم. وتعتبر النفقات الختامية واحدة من بين العديد من الأدوات الرامية إلى تطوير العلاقات التجارية متعددة الأطراف، على الرغم من أنها يمكن أن تشكل في بعض الأحيان جوهر الحوار التجاري الدولي. وفي الواقع، اعترافاً بأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع البريدي، والتي ما انفكت تزداد يوماً بعد يوم، في تسهيل التجارة الدولية، ولا سيما التجارة الإلكترونية، طرحت بعض التساؤلات بشأن كيفية وفاء البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي بمهمتها في ضمان الوصول الشامل إلى الخدمات البريدية الدولية بأسعار معقولة في ظل تزايد المنافسة في سوق التوزيع عبر الحدود. وفي هذا السياق، فإن تطور نظام النفقات الختامية يستند بشكل متزايد إلى العلاقات الاقتصادية واسعة النطاق التي تربط بين البلدان، وكذلك إلى الجهود المبذولة لمواءمة اتفاقيات الأجور والأجندات التجارية المتنوعة.

وقد دعمت المؤتمرات المختلفة الانتقال إلى نظام نفقات ختامية أكثر إنصافاً في ما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية البريدية مع مراعاة مصالح البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة والوقت لتطوير نظم المحاسبة المناسبة الخاصة بالتكاليف وتحسين عملياتها وأسعار التخليص الخاص بها من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في وضع أسعار قائمة على التكلفة خاصة بكل بلد.

وتكون الاجتماعات التي تتم فيها مناقشة النفقات الختامية والتفاوض بشأنها واتخاذ قرارات متصلة بها محل اهتمام كبير ومشاركة فعالة من مختلف أصحاب المصلحة الفاعلين على مستوى الشبكة البريدية العالمية. وعلى الرغم من التزام جميع أصحاب المصلحة بأجنداتهم ومصالحهم الخاصة، فإن المبتغى هو تحقيق التوازن في ما بين المصالح المختلفة والسعي، بروح من الوفاق والتضامن والإجماع، إلى وضع نظام نفقات ختامية مناسب لدورة المؤتمر القادمة التي تمتد على مدار أربع سنوات. وتُقر هذه المفاوضات بمجموعة واسعة من **المصالح المختلفة لأصحاب المصلحة** مثل: المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمستخدمي الشبكة البريدية؛ والحاجة إلى تغطية التكاليف وبأجور ميسورة بالنسبة إلى المستثمرين البريديين المتخصصين في التصدير والتوريد؛ والمصالح الاقتصادية لشركات النقل الخاصة أو الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع البريدي بنطاقه الواسع؛ واحتياجات البلدان النامية منخفضة الدخل من حيث الوصول الميسور التكلفة إلى شبكة البريد العالمية والاعتماد المالي على النفقات الختامية لصيانة وتطوير بنيتها التحتية المحلية؛ والسلطات التنظيمية الوطنية والدولية التي تمثل مجموعة من المصالح والأهداف السياسية المختلفة.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات، كان على نظام النفقات الختامية مواجهة التحدي المتمثل في المنافسة الكبيرة والمعايير العالية المتزايدة التي يطالب بها الزبائن في ما يتعلق **بتحسين نوعية الخدمة**. ومنذ ذلك الحين، قامت العديد من المؤتمرات بإضافة جوانب مهمة خاصة بالنوعية إلى نظام النفقات الختامية، حيث أصبحت زيادات الأسعار مرتبطة بتحسين نوعية الخدمة وتبادل البيانات الإلكترونية (اختياري) الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين نظرة الزبائن للخدمة وإتاحة البعائث البريدية المنقولة عبر الشبكة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين من حيث توفير مجال أكثر تكافؤاً للمستثمرين البريديين وشركات النقل الخاصة، أكد بعض أصحاب المصلحة وواضعو السياسات خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أن نظام النفقات الختامية لا يزال غير عادل مما يؤدي إلى بروز بعض الاختلالات على مستوى السوق. وفي بيئة سوق سريعة التغير مدفوعة بالنمو المتسارع لكميات الرزم الصغيرة العابرة للحدود الخاصة بالتجارة الإلكترونية، استفاد المستهلكون والشركات المصدرة من النظام، حيث سهلت أسعار النفقات الختامية، قبل تنفيذ إصلاحات مؤتمر إسطنبول لعام ٢٠١٦ ومؤتمر جنيف لعام ٢٠١٩، التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق الدولية، فضلاً عن خفض أسعار الشحن في ما يتعلق بالمواد المشتراة عبر الإنترنت، ولا سيما البضائع الواردة من آسيا. وقد أدت المراجعة الجوهرية لنظام النفقات الختامية، مع اعتماد الأسعار المعلن عنها ذاتياً في عام ٢٠٢٠ في ما يخص بعائث الرزم الصغيرة، إلى الحد بشكل كبير من اختلالات السوق التي كانت موجودة سابقاً. ومع ذلك، وفقاً لحكم المؤتمر 13 C/٢٠٢١ بشأن خطة الأجور المتكاملة، سيتعين إعادة تقييم آثار نظام النفقات الختامية على مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في السوق مرة أخرى في دورة أبيدجان (من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥) كجزء من العمل المتواصل لتطوير نظام النفقات الختامية ونظم الأجور الأخرى.

ويؤدي القطاع البريدي من خلال نظام النفقات الختامية دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الخدمات البريدية ذات التكلفة المعقولة والفعالة والشاملة تقلل بشكل كبير من تكاليف المعاملات القائمة في ما بين المستثمرين البريديين، مما يمنح المواطنين في كل بلد إمكانية الوصول إلى شبكة اتصالات وبنية تحتية واسعة مع خدمات توزيع في شبكة بريدية متداخلة مع شبكات أية دولة أخرى في العالم. وتعتبر أجور النفقات الختامية في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية منخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، مصدراً مهماً من مصادر الدخل التي تمول العمليات البريدية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع البلدان النامية من خلال صندوق نوعية الخدمة المستمد من أجور النفقات الختامية بإمكانية الوصول إلى الموارد المالية التي دعمت الجهود الحميدة التي تبذلها البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي لتعزيز نوعية الشبكة البريدية العالمية وموثوقيتها واستدامتها وتحسين خدمة بريد الرسائل.

وقد مرّت النفقات الختامية على مدى تاريخها الممتد لنصف قرن بالعديد من الصعوبات والعقبات. وقد واجه المندوبون منذ إنشاء نظام النفقات الختامية في مؤتمر طوكيو الخيار الصعب المتمثل في القطع مع المبدأ الأساسي الخاص بالمعاملة بالمثل الذي حكم النظام البريدي العالمي لما يقرب من مائة عام. ومنذ ذلك الحين، أدت تطورات السوق والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى أهداف السياسة الناشئة والقائمة على المنافسة ومصالح أصحاب المصلحة، إلى تشكيل الشبكة البريدية العالمية ونظام النفقات الختامية في وضعها الحالي. وليس هناك أدنى شك في أن نظام النفقات الختامية اليوم يبدو مختلفاً تماماً عن النظام الذي عرفه المجتمع البريدي الدولي عند وضعه في عام ١٩٧١. وسيبدو النظام المستقبلي مختلفاً عن النظام المعمول به اليوم. وقد يدرك المجتمع البريدي الدولي مع استمرار تطبيق نظام النفقات الختامية أن دروس الماضي توفر إرشادات مهمة في مواجهة تحديات المستقبل.

ومن الأهمية بمكان فهم أن معظم التغييرات التي أُدخلت على نظام النفقات الختامية كانت نتيجة للتفاعل في ما بين الدوافع والأهداف السياسية المختلفة. وتشكل العديد من التحديات والفرص والأهداف السياسية الموضحة في هذه الدراسة محور المناقشات والعمل المزمع إنجازه في ما يتعلق بنظم النفقات الختامية المستقبلية. وفي الواقع، بدأ العمل بالفعل على وضع نظام النفقات الختامية المستقبلي بمجرد اعتماد مؤتمر أبيدجان لعام ٢٠٢١ لخطة الأجور المتكاملة. وتضع خطة الأجور المتكاملة الإطار الذي سيتم من خلاله إعادة تصميم نظام النفقات الختامية ليصبح نظام أجور يعكس واقعاً جديداً يعالج فيه المستثمرون البريديون ويوزعون أكثر فأكثر بعائث الرزم الصغيرة الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

وسيحتاج وضع نظام الأجور في المستقبل إلى إدراك أن البريد على الصعيدين المحلي والدولي هو عبارة عن صناعة تجارية في طور النمو. حيث تشير جميع التوقعات إلى أن التجارة الإلكترونية والخدمات البريدية التجارية ستصبح أكثر أهمية في المستقبل. ونظراً لأن توزيع الرزم الصغيرة والبائث التي تحتوي على بضائع على الصعيد الدولي يجري في إطار سوق أكثر تنافسية مقارنة بالرسائل والوثائق التقليدية، فإن ذلك يطرح قضايا جديدة للحكومات والهيئات التنظيمية الوطنية.

وفي ظل سوق سريع التغير، ستكون القدرة التنافسية للشبكة البريدية العالمية من حيث السعر والأداء، بما في ذلك نوعية الخدمة والموثوقية وتقديم خدمات تراعي طبيعة السوق، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتوضح هذه الدراسة كيفية انتقال نظام النفقات الختامية على مدى الخمسين عاماً الماضية بشكل تدريجي نحو نظام أجور خاص بكل بلد يراعي التكلفة وطبيعة السوق بشكل يعزز نوعية الخدمة البريدية الدولية. ومن المتوقع أن يشهد نظام النفقات الختامية في المستقبل القريب مزيداً من التحسينات على أساس خطة الأجور المتكاملة التي ينبغي أن تؤدي إلى تطوير نظم الأجور المستقبلية وإلى تكاملها وتحديثها بشكل مستمر.



UNIVERSAL POSTAL UNION

International Bureau
Weltpoststrasse 4
3015 BERNE
SWITZERLAND

Tel: +41 31 350 31 11
E-mail: info@upu.int